وهي مختلفة متعددة فاختلافها وتعددها قبل البدن اما ان يكون بالماهية
او بلوازم الماهية او بعوارضها المفارقة عنها والاقسام باسرها باطلة اما الاول
فلاشتراكها وامتناع كون المشترك سببا للتعدد والاختلاف اما الثاني
الماهية فكذلك والثالث لما اندرجت النفوس المتعددة في حد واحد مندرج لمعنا
اندراج المختلفات بالماهية في حد واحد واما اشتراك لوازم الماهية فلان اللوازم
اشتراك الملزوم مشترك اللازم اذ لولا هذا الاستلزام لزم وجود الملزوم في بعض
الافراد بدون اللازم وهو ابطل الملازمة بينهما وفي هذا الكلام نظر
لانا لانم ان النفوس مندرجة تحت حد واحد والملا يصح هذا الاندراج اذا كان
لها ماهية واحدة محدودة وهو اول المسئلة وكيف يكون النفس محدودة
وهي بسيطة عندهم والبسائط لا حد لها واما التعريف المذكور لها مثل التعريف
المذكور ههنا وقولهم النفس هي المشار اليها بانا فليست بحدود بل هي
على ما لا يخفى عند المحصل واما الثالث فلان العوارض المفارقة
انما تلحق الشيء بسبب القابل لان الماهية لذاتها لا تستحق العوارض لغير

ما تحققه للماهية لذاتها لا ينفك عن الماهية فيكون لازما لا عرضا والقابل للنفس
البدن لا غير فلو كان اختلافها قبل البدن بالعوارض المفارقة لزم
كونها مقارنة للبدن قبل حدوث البدن وانه محال فثبت ان النفس لو
كانت موجودة قبل لم تختلف اصلا لكنها مختلفة فلا تكون موجودة البدن
قبل البدن فيكون حادثة بحدوث البدن وهو المطلوب فان قيل لم
لا يجوز ان يكون اختلافها بالعوارض المفارقة الفائضة من الفاعل فان
النفس وما يلحقها من اللوازم والعوارض كلها فائضة من الفاعل لكن فيضان
العوارض المفارقة من المبدا الفياض مشروط بمقارنة القابل واختلاف
استعداداته وما يكفي ذات المبدا في فيضانه فهو لازم غير مفارق ولعلم
ان هذه الحجة مبنية على بطلان التناسخ اذ على تقدير صحته لا تتم هذه الحجة لجواز
اختلافها قبل الابدان المتعلقة هي بها بالعوارض المفارقة الحاصلة لها
بابدان اخر سابقة لا الى نهاية والمص لم يتعرض له ههنا تعويلا منه على ما سياتي
في اخر الكتاب من بطلانه واذ قد تيسر لنا الفراغ من شرح القسم الثاني الاول

Copyright © King Saud University